

رقم: ٠٠١٢٣٢

عقد وساطة للتمويل بالعمولة

انه في يوم الإثنين بتاريخ ٠٢ / ٠٨ / ٢٩ هـ الموافق ١٤٤٤ / ٢٠٢٢ م، تم بعون الله تعالى الاتفاق بين كل من:

١. مكتب إنجاز الأملاك للعقارات، سجل تجاري رقم: (١٠١٠٩٣٨٢٣٧)، هاتف رقم: (٥٣٠٢٢٢٨٢٨٣) ويمثله في التوقيع على هذا العقد: السيد / مفرح بن سعد بن سند العنزي ، سعودي الجنسية هوية وطنية رقم (١٠١٣٩٧٧٩٦٠) عنوانه: الرياض . ويشار إليه فيما بعد بالطرف الأول.
٢. السيد / موسى بن جلوى بن حمود الحمد سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (٠٥٤٤٠٨٩٠٠١١) عنوانه المدينة المنورة جوال رقم (١٠١٧٠٩٦٨٧٤) ويشار إليه فيما بعد بالطرف الثاني.

التمهيد

وحيث أن الطرف الأول يمتلك مهنة الوساطة التمويلية وذلك عن طريق أحد البنوك، أو إحدى جهات التمويل، وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، وحيث أن الطرف الثاني يرغب بشراء عقار عن طريق إحدى الجهات التمويلية، ويرغب بإسناد مهمة البحث عن التمويل المناسب له للطرف الأول، وعليه فقد التقت إرادة الطرفين على أن يقوم الطرف الأول بالبحث عن التمويل وفق الاشتراطات المنصوص عليها في هذا العقد، وذلك مقابل عمولة يدفعها الطرف الثاني للطرف الأول، لذا فقد اتفق الطرفان وهمما بكمال الأهلية المعتبرة شرعاً لإبرام هذا العقد.

أولاً:

يعتبر التمهيد المذكور أعلاه جزء لا يتجزأ من هذا العقد ويقرأ ويفسر معه.

ثانياً: ملحق الاتفاق:

إذا تعارضت بنود هذا العقد مع أي بند مكتوب في ملحق من ملاحق هذا العقد؛ فيقدم المتأخر منها.

ثالثاً: السرية:

يلتزم الطرف الأول بالاحفاظ على السرية التامة لبيانات عملائه وعدم إفشاء أي معلومات عنهم أو عن معاملاتهم إلى الغير بدون موافقاتهم الكتابية المسبقه، وفي حدود هذه الموافقة، باستثناء الحالات التي يلزم فيها تقديم معلومات محددة للجهات المختصة.



رابعاً: التزامات الطرف الأول:

1. يقوم الطرف الأول بموافقة البنك أو الجهة التمويلية، والاتفاق معه على تمويل الطرف الثاني وإجراء ما يلزم لأخذ موافقة البنك أو إحدى الجهات التمويلية على إتمام تمويل البنك أو الجهة التمويلية لصالح الطرف الثاني.
2. يتلزم الطرف الأول تجاه الطرف الثاني بأن يبذل كافة مساعديه وجهوده والخبرة المتوفرة لديه من أجل إيجاد التمويل المناسب للطرف الثاني حسب حاليه الائتمانية.

خامساً: التزامات الطرف الثاني:

1. يدفع الطرف الثاني للطرف الأول عمولة وقدرها (٣٠,٠٠٠) ثلاثون ألف ريال سعودي مقابل قيام الطرف الأول بالوفاء بالتزاماته المذكورة في هذا العقد، ويتم دفع هذه العمولة مقدماً، ويحرر الطرف الأول سند استلام رسمي لصالح الطرف الثاني.
2. يدفع الطرف الثاني للطرف الأول ضريبة القيمة المضافة بنسبة قدرها (١٥%) من إجمالي عمولة الطرف الأول المذكور نسبتها في البند الخامس في الفقرة (١)
3. يحرر الطرف الثاني سند لأمر بقيمة وقدرها (٣٠,٠٠٠) ريال سعودي.

سادساً: انسحاب الطرفين:

1. في حالة رجوع الطرف الثاني عن إبرام العقد لسبب يعود له وليس للطرف الأول علاقة به، فإن العمولة التي دفعها الطرف الثاني للطرف الأول تكون من حق الطرف الأول، وذلك لقيام الأول بالوفاء بكافة التزاماته.
2. في حالة عدم إتمام البيع لسبب لا يعود للطرف الثاني، مثل رجوع المالك العقار عن البيع، أو ظهور عيوب في العقار، أو أي سبب آخر ليس للطرف الثاني علاقة به، فإنه في هذه الحالة يعيد الطرف الأول للطرف الثاني العمولة التي دفعها فوراً، على أن يدفع الطرف الثاني للطرف الأول رسوم إدارية مقدارها (١,٠٠٠) ألف ريال سعودي مقابل الأعمال الإدارية التي قامت بها الشركة.

سابعاً: انتهاء العلاقة:

بعد موافقة البنك، أو الجهة التمويلية على إتمام التمويل وتوقيع العقد معهم، فإن مهمة الطرف الأول قد انتهت ويرحل العلاقه التي بينهما (الطرف الثاني - الجهة الممولة) العقد المبرم بينهما.

ثامناً: العنوانين:

يقر الطرفان بأن العنوانين المذكورة في هذا العقد هي العنوانين المعتمدة للراسلات والإخطار بين الطرفين، ويلزم كل من الطرف الأول والطرف الثاني بإشعار الآخر في حالة تغييره بإشعاره كتابةً (بتوقيع الطرفين أو بالإشعار عبر البريد الإلكتروني) وإلا اعتبرت جميع الإعلانات والراسلات التي تمت على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية.



تاسعاً: إقرارات الطرفين:

يقر الطرفان بأنهما اطلعا على جميع بنود هذا العقد الاطلاع التام النافي للجهالة كما يقر الطرفان أنهم قبلاً التوقيع على هذه البنود وحيث أن إرادة أطراف هذا العقد قد تلاقتا إيجاباً وقبولًا وهما بكل أهليةهما المعتبرة شرعاً على إبرام هذا العقد.

عاشرأً: حدوث النزاع:

في حالة حدوث نزاع بين الطرفين فيحل بالطرق الودية خلال خمسة عشر يوماً، وفي حالة تعذر حله ودياً فيحال النزاع إلى المحكمة المختصة بمدينة الرياض.

الحادي عشر: نسخ العقد:

حرر هذا العقد من نسختين أصليتين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها، وقد تفاصم الطرفان على الوفاء بالعقد وحسن المعاملة وإعطاء كل ذي حق حقه.

والله الموفق ...

الطرف الثاني

حسني حلوى محمد

الطرف الأول

مكتب إنجاز الأملك للعقارات

التوقيع

التوقيع